

حسين جميل البرغوثي*

حُفاة في مواجهة الجيِّبات العسكرية:

الانتفاضة الأولى في القرى**

تتميز هذه الدراسة بوضوح منقطع النظير لا ينقصه بريق العمق في التحليل الطبقي الرهيف لدور القرية الفلسطينية في انتفاضة الحجارة خلال عامها الأول. لم تكن الانتفاضة الفلسطينية كحدث، ولا القرية الفلسطينية كموضوع، ثنائية عابرة تناولتها دراسة "أكاديمية" مكتوبة بمزاج بارد، وإنما تواتر ذكرهما في العديد من كتابات البرغوثي السَّيرية، والروائية، والشعرية، والشعرية - التسجيلية، والغنائية، والمسرحية، وسيناريوهات الأفلام السينمائية، والنقدية. لكن في هذه الدراسة ما يميزها بوضوح من تناول الانتفاضة والقرية في بقية أعمال البرغوثي، فقد كُتبت لجمهور غير فلسطيني وغير عربي، فكانت معظم إحالاتها المرجعية إلى مصادر إسرائيلية بالدرجة الأولى، ومصادر رسمية أو شبه رسمية، فلسطينية وغير فلسطينية، بالدرجة الثانية، ولم تلجأ إلى إحالات التجربة الذاتية كبقية كتابات البرغوثي عن الانتفاضة، وغيرها، حتى لا يكاد القارئ يلمح هنا حُفاة الروح الذهنية المعهودة في كتاباته إلا لماماً.

يفكك البرغوثي في هذه الدراسة، بنية أجهزة الدولة الاحتلالية الإسرائيلية، وهي: وحدات الجيش النظامية؛ المستوطنين؛ الإدارة المدنية؛ جهاز الاستخبارات "شين بيت"؛ شبكة العملاء التي رفدت تأسيس "روابط القرى" التي يقودها ضباط إسرائيليون، وقراية ١٠٠٠ شرطي، ثم يقارنها ببنية أجهزة الدولة الفلسطينية، وهي: فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأساسية الأربعة - حركة التحرير الوطني الفلسطيني؛ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ الحزب الشيوعي الفلسطيني - وما يرفدها من بنية تحتية للمقاومة على هيئة اتحادات عمالية، ولجان شعبية، وقوات ضاربة

* شاعر وروائي وأكاديمي فلسطيني.

** نُشرت هذه الدراسة بالإنجليزية:

Husain Jameel Bargouti, "Jeep Versus Bare Feet: The Villages in The Intifada", in, *Intifada: Palestine at the Crossroad*, edited by Roger Heacock and Jamal Nassar (London: Praeger, 1990), pp. 105-123.

ترجمة وتقديم: عبد الرحيم الشيخ.

للانتفاضة، تأتمر بما يصدر عن "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة". وتنشغل بقية الدراسة، بعدئذ، بتتبع نشأة اللجان الشعبية على يد الحركات الفلسطينية اليسارية، وعملها في القرية الفلسطينية بصورة خاصة لمواجهة السياسات الاحتلالية، ولإفشال مخططاتها على مستويين: الأول، السيطرة على الجماهير الفلسطينية (عبر أدوات الرقابة والحصار من قتل وتجريح وأسر، والعقوبات الجماعية من منع تجول وحصار وتمشيط وحرب اقتصادية)؛ الثاني، تمرير برامج سياسية غير وطنية (كمشروع "روابط القرى" بصفته استطلاعية للاحتلال الإسرائيلي)، ومشروع الكونفدرالية مع الأردن (بصفته خياراً لا يلبي طموح الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير، والعودة، والدولة المستقلة وعاصمتها القدس).

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وخمسة أقسام تزودنا بكونولوجيا متقنة ترصد القرى الفلسطينية في أثناء الانتفاضة الأولى منذ انطلاقها في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ حتى إعلان الاستقلال الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وتتخذ من معكوس استعارة "داود في مواجهة جالوت"، لطفل فلسطيني حافي القدمين يواجه جيباً عسكرياً إسرائيلياً في بلدة قباطية في جنين، مجازاً للانتفاضة بكاملها، ومقولة سياسية تفيد بانتصار الإرادة الشعبية الفلسطينية على إرادة دولة الاستعمار الاستيطاني - إسرائيلي في تلك الانتفاضة.

مقدمة

ومكاتب للشؤون الاجتماعية، والضريبة، وترخيص السيارات، إلخ. وهذا الفرع بالتحديد يخترق كل خلية في التكوين الاجتماعي الفلسطيني. وهذان الفرعان (العسكري والمدني) متداخلان إلى درجة أنه بات من الصعب التفرقة بينهما. وفي مكان ما، بين هذين الفرعين، يتموضع ما يسمى رؤساء البلديات المعينين، والمجالس القروية المعينة، ومخاتير القرى المعينين، وجميعهم مجرد خدام للدولة، ومن المفترض أنهم يؤدون مهمات مدنية نيابة عن السلطة الإسرائيلية، لكن بعضهم أعضاء في روابط القرى و/أو عملاء معروفين لـ "شين بيت". إن أجهزة الدولة الاحتلالية تجتم على صدر المجتمع الفلسطيني كقوة غريبة، لكنها، وللمفارقة، تخترق كل خلية في المجتمع الفلسطيني من خلال متاهة من البيروقراطية التي لا يستطيع الفلسطينيون من دونها أن يحصلوا على أي وثيقة رسمية، وعبر شبكة من

يعبر الاحتلال الإسرائيلي عن نفسه عبر أجهزة دولة تحكم ما بين ١,٤ و ١,٧٣ مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة^١. وتتكون أجهزة الدولة هذه من وحدات جيش نظامية وقرابة ٧٠,٠٠٠ مستوطن مسلح أصبحوا تحت رعاية الجيش، بعدما أسسوا مستعمرات غداة سنة ١٩٦٧ على أراض فلسطينية مصادرة. فضلاً عن ذلك، فإن جهاز الاستخبارات في الدولة، "شين بيت"، جند عدداً من الفلسطينيين لتشكيل شبكة تجسس. وهذا الفرع العسكري من أجهزة الدولة يضم مئات من المتعاونين الفلسطينيين المنظمين في عصابات معزولة يُطلق عليها اسم "روابط القرى"، وأعضاؤها مسلحون يقودهم ضباط إسرائيليون، ونحو ١٠٠٠ شرطي.

الفرع "المدني" لأجهزة الدولة هذه يضم نظام صحة حكومي، وشبكة مدارس حكومية،

وقد بُنيت هذه اللجان على الديمقراطية لا البيروقراطية: لم يكن هناك مقياس، ولا وثائق رسمية، ولا "أوامر"، ولا خطط محددة من شأنها أن تتغير في أي لحظة من طرف المتطوعين المنخرطين على نحو مباشر بأداء المهمات، بل إن بساطة لجان العمل التطوعي، وفعاليتها، وديمقراطيتها، وانتشار قياداتها، كانت مصدر إلهام في تشكيل اللجان الشعبية للانتفاضة. وقد استُكملت لجان العمل التطوعي على شكل تنظيم وطني يشمل المدن، والبلدات، والقرى، ومخيمات اللاجئين على حد سواء. فهناك نحو ٤٥٠ قرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٥ منها في القطاع، والبقية في الضفة الغربية. ولم يُجرَ إحصاء سكاني عام منذ المسح الاحتلالي لسنة ١٩٦٧، لكن دراسة أُجريت قبل عدة أعوام قدّرت أن ٦٤٪ من السكان كانت في قرى الضفة الغربية، في مقابل ٢٦٪ في المدن، و ١٠٪ في المخيمات؛ بينما نسبة ١١٪ فقط من السكان كانت في قرى قطاع غزة، و ٤٦٪ في المدن، و ٤٣٪ في مخيمات اللاجئين.^٤ وعليه، لم يكن تغلغل لجان العمل التطوعي في القرى إنجازاً هيناً، وخصوصاً في الضفة الغربية، وكان في إمكان الفصائل المتعددة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تطبّق قرارات على المستوى الوطني عبر هذه اللجان.

كانت تجربة لجان العمل التطوعي تجربة لا غنى عنها في تدشين بنية تحتية للمقاومة عبر تشكيل اللجان الشعبية للانتفاضة، إذ كانت مكونات ضرورية لجهاز الدولة الفلسطينية. ولذا، كان أحد مظاهر الصراع بين أجهزة الدولة الإسرائيلية وأجهزة الدولة الفلسطينية هو "الجيش في مواجهة اللجان الشعبية".

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصراع اتخذ أشكالاً متنوعة، منها العقاب الجماعي الذي واجه فيه الجيش تجمّعاً بأكمله، لا اللجان الشعبية على وجه التحديد. ولذا، ظهر الاغتراب المتبادل بين أجهزة الدولة الإسرائيلية والمجتمع المدني الفلسطيني عبر هذا الشكل من المواجهة.

السجون للناشطين السياسيين. حتى إن السيارات الفلسطينية في الضفة الغربية تُمنح لوحات زرقاء لتمييزها من السيارات الإسرائيلية ذات اللوحات الصفراء، وذلك "لأسباب أمنية". ولعل هذا الاغتراب المتبادل بين أجهزة الدولة الإسرائيلية والمجتمع الفلسطيني يبدو بأجلى صورته في مصادرة الأراضي، إذ إن نحو ٥٢٪ من مجموع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تمت مصادرتها خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٥، والعملية لا تزال جارية.^٢

ولعل موضوع الدولة هذا كان وسيظل موضوعاً مركزياً للكفاح السياسي من خلال الانتفاضة، هدفه التخلص من أجهزة الدولة الاحتلالية واستبدالها بأجهزة فلسطينية مستقلة. وموضوع أجهزة الدولة الفلسطينية في المناطق المحتلة يتناول أربعة تنظيمات فلسطينية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، هي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني ("فتح")، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، فضلاً عن تنظيمات تحتية للمقاومة على هيئة اتحادات عمالية، ولجان شعبية، وغيرها، تلهمها التنظيمات الأربعة نفسها وتقودها.

وكانت اللجان الشعبية ذات أهمية خاصة بصفتها أجهزة الدولة الفلسطينية، وقد أسس نموذجها الأول في مطلع السبعينيات على هيئة لجان العمل التطوعي. لقد جاء الشيوعيون الفلسطينيون بفكرة مساعدة القرويين في جني محاصيلهم، وتجسدت الفكرة على هيئة لجان العمل التطوعي التي انخرط فيها ناشطو فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.^٣

كان تنظيم عمل اللجان بسيطاً، ومرناً، وفعالاً، إذ انتمى كل عضو إلى اللجان اختيارياً من دون توقّع أي مقابل، وكان الأعضاء ينتخبون في كل منطقة منسقا للفاعليات بحيث يشكل هؤلاء المنسقون لجنة جديدة. وعلى رأس الهرم الاجتماعي ظهرت اللجنة العليا للجان العمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة،

مثل بيت حانون، وإلى بعض قرى الضفة الغربية مثل بني نعيم في منطقة الخليل، وإلى قرى فلسطينية داخل ما صار يُعرف بإسرائيل مثل سخنين وكفر كْنَا.^٧ وهكذا، بدأت حركة الانتفاضة تنتظم على نحو سريع، وكان مستوى التنظيم عالياً إلى درجة أنه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر تم تنظيم إضراب شامل شارك فيه الفلسطينيون في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأراضي فلسطين المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، والتي صارت تُعرف بإسرائيل. ولم تشأ الحكومة الإسرائيلية أن تعترف بمثل هذه الإنجازات، وأصرت على الطبيعة العفوية لـ "أعمال الشغب"، الأمر الذي حدا بالمراسل العسكري لصحيفة "دافار" الإسرائيلية إلى أن يقول: "إنهم يقولون في الراديو أعمال شغب محلية. أي أعمال شغب؟ لقد رأيت كيف كانوا منظمين تماماً وبشكل مثالي".^٨ ومع ذلك، فإن إنكار الحكومة الإسرائيلية كان مفهوماً إلى حد ما، إذ تجاوزت الانتفاضة الفلسطينية، حينها، أعلى التوقعات. إن سعة انتشار الانتفاضة وارتفاع مستواها التنظيمي يجب ألا يقودانا إلى إغفال برنامجها السياسي، فقد كان شعار المتظاهرين في ٩ كانون الأول/ديسمبر "بَدْناً دولة وهوية". وعليه، فإنه يمكن وصف الانتفاضة، عند انطلاقها، بأنها كانت حركة شعبية، وطنية، واسعة الانتشار، عالية التنظيم، ولها برنامج سياسي محدد.

لقد واجه الجيش الانتفاضة (خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧) بأساليب متنوعة يتصدرها القتل، والاعتقال، وفرض نظام منع التجول. كما كان عزل مناطق "أعمال الشغب" وتضييق الخناق على "المشاهدين" تكتيكاً أساسياً لدى الجيش، أدى بدوره إلى استحداث حاجة جديدة هي تزويد المناطق المعزولة والتي تعاني، بالموث. وفي إثر ذلك، شكّلت اللجان الشعبية المختصة بتأمين التموين خلال الأسبوعين الأولين في قرى عديدة في منطقة نابلس، مثل: بيت فوريك، وبيت دَجَن، وسالم،^٩

ولعل في إمكاننا توضيح هذا الاغتراب المتبادل باقتباس قول لجندي إسرائيلي، هو جوناثان كيستنباوم، الذي خدم في قباطية في الضفة الغربية. كانت قباطية تخضع لعدة أسابيع متواصلة لنظام منع التجول حين بدأ كيستنباوم مهمته هناك، وكان منع التجول، المفروض منذ ٢٥ تموز/يوليو حتى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨، يُرفع ساعتين كل ثلاثة أيام، كما أنه جرى قطع الكهرباء، وكان وصول الصحفيين ممنوعاً، وكانت المحاصيل تُترك لتتعفن في الحقول بينما الناس يجوعون. يكتب كيستنباوم:

مع وصولنا إلى نهاية الدورية الليلية، رصدنا عائلة تجلب سطلاً من البندورة، وعلى حين غرة باشر جيبنا العسكري مهمته كأن مستقبل دولتنا يعتمد عليه. حاصرناهم واستجوبناهم لنرسل تقريراً إلى الضابط في القيادة. قالوا لنا إنه ليس لديهم أي طعام، وأنهم ببساطة يتضورون جوعاً إلى حد الموت، وإنه لا خيار أمامهم غير هذا... وراح فتى حافي القدمين، في السادسة عشرة من عمره، يركض مبتعداً عنا. وخلال المطاردة، وكان الجيب في أعقاب الفتى حافي القدمين، سحب الضابط أقسام بنديته وصوبها نحو الفتى من مسافة عشرة أمتار، فصرخت عليه أن يتوقف.^٥

القسم الأول: ٩ كانون الأول/ديسمبر

١٩٨٧ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨

في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، انطلقت التظاهرات في قطاع غزة منظمة أساساً من طرف طبقات دنيا، وخصوصاً الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة، وبأعمار ومهن متنوعة، وشاركت الفئات المجتمعية على نطاق واسع.^٦

وبحلول ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، كانت الانتفاضة قد امتدت إلى قرى قطاع غزة

الدولة الإسرائيلية، فكانت المخاتير والمجالس القروية. والتعبير العربي "مختار" يعني "مَن تم اختياره"، وقد تم اختيار المخاتير في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في فلسطين العثمانية كممثلين لطبقة الفلاحين لدى السلطة المركزية، وبالعكس. وباختيارهم استناداً إلى الأقدمية، والملكية، والسن، والقرابة، حاز المخاتير سلطتهم من هذه العلاقات الحمائية، ومن مكانتهم الرسمية في آن واحد. وعليه، فقد أصبح المخاتير رموزاً تقليدية للسلطة، لكن التحول الاجتماعي الذي أدى إلى انحصار طبقة الفلاحين، جعل سلطة المخاتير تنحسر أيضاً. وبلغ الانحصار المتدرج لطبقة الفلاحين نقطة تحول حرجة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٨، إذ إن شريحة من الفلاحين الذين لم يتمكنوا من إعالة أنفسهم بوسائل أخرى، تحولت إلى قوة عاملة، وخصوصاً في إسرائيل. وقد لاحظ عالم الاجتماع الفلسطيني سليم تماري أن "لدينا اليوم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ عامل يتنقلون يومياً من المخيمات، والقرى، والمراكز المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، ويعود معظمهم إلى قراهم في المساء".^{١٠٠} لكن هؤلاء العمال لم يكونوا كلهم عمالاً بالأجرة يعتمدون على أجورهم كمصدر وحيد للعيش، بل كان بعضهم، على سبيل المثال، يمتلك قطع أرض أيضاً، وبالتالي فهم يكوّنون جزءاً من الطبقة التقليدية شبه - البروليتاريا. لقد كانت القوة الدافعة إلى تحول الفلاحين إلى عمال بالأجرة، وعمال شبه - بالأجرة، هو تطور الرأسمالية عامة، والرأسمالية الإسرائيلية خاصة. فانتشار التجارة، كنتيجة للضم الاقتصادي الإسرائيلي، فضلاً عن السياسة الإسرائيلية ضد الزراعة الفلسطينية، دفعا بشريحة معينة من الفلاحين إلى التحول نحو التجارة عبر فتح محلات في القرى والمدن، وبالتالي إلى تعزيز طبقة التجار علاوة على ذلك، اشترى بعض الفلاحين مركبات لنقل العمال والبضائع، منضمين بذلك

وعملت على جمع الغذاء وتوضيبه وإرساله إلى مخيم بلاطة للاجئين، المخيم الذي كان النقطة الأكثر تفجراً في الضفة الغربية خلال كانون الأول/ديسمبر بالنسبة إلى عدد الشهداء والجرحى. وتطورت اللجان بالتدريج إلى شبكات سرية متخصصة، وهنا، رأى جهاز الجيش الإسرائيلي، ذو اللباس المدني والمدعو الإدارة المدنية، ضرورة "تهدئة" القرويين من خلال استخدام الطبقة الاجتماعية في القرى التي كانت جاهزة "للتعاون".

كانت أجهزة الدولة الإسرائيلية قد جندت روابط القرى في أواخر السبعينيات، وكان أعضاؤها من طبقة اجتماعية ذات تاريخ حافل بالتعاون مع أي سلطة مركزية. ففي فلسطين العثمانية في القرن التاسع عشر، كان الأتراك أول مَن ابتكر فكرة روابط القرى، ثم نظّم البريطانيون روابط خاصة بهم في السهل الساحلي في الثلاثينيات، لتُحيي كل من دولتي الأردن وإسرائيل الفكرة ذاتها في أواخر السبعينيات. وكان مصطفى دودين، أحد القادة المعروفين في روابط القرى، وهو من قرية دورا في منطقة الخليل، نائباً في البرلمان الأردني ووزيراً للدفاع قبل سنة ١٩٦٧، وتعاون مع الأردنيين والإسرائيليين في آن واحد خلال السبعينيات. وكان الابتزاز هو الأسلوب الأكثر انتشاراً من طرف أجهزة الدولة الإسرائيلية لتجنيد روابط القرى، فعلى سبيل المثال، ترددت شائعات عامة، في بداية الثمانينيات، عن اغتصاب مختار إحدى القرى في شمال الضفة الغربية بناته، وقد أصبح عضواً في روابط القرى حين ابتزّه "شين بيت" مستغلاً خوفه من الفضيحة الاجتماعية. لكن روابط القرى، وهي الأقل شعبية بين الفلسطينيين بصفتها عصابات مسلحة ومعزولة اجتماعياً، كانت الأداة الأقل نجاعة لدى أجهزة الدولة الإسرائيلية لتهدئة الانتفاضة الواسعة الانتشار في القرى.

أمّا الخيارات الأخرى التي كانت لدى أجهزة

يزودوه بمعلومات عن "المشاغبين" و"المحرضين".^{١١} ولعله من البديهي القول إن المجالس المنتخبة لم تكن مستعدة للتعاون مع الحاكم العسكري ضد الانتفاضة، في حين أن المجالس المعينة كانت تحتاج إلى حماية الجيش من الحركة الجماهيرية الواسعة التي كانت تناصبها العداة أصلاً. فعلى سبيل المثال، داهم الجيش في أيار/مايو ١٩٨٨، قرية بيت فجار بُعيد استقالة المجلس القروي المعين، لأن الحاكم العسكري لم يكن مقتنعاً بأن الاستقالة لم تكن من دون ضغط جماهيري استجابة للبيان رقم ١٣ للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. حاصر الجيش القرية، قاطعاً المياه، وقام بالعديد من عمليات تفتيش البيوت وحملات الاعتقال. وحين تم جمع عائدات المياه من قبل السكان في اجتماع عام، رفض الحاكم العسكري استلام الأموال اللهم إلا إذا تمت إعادة المجلس إلى ما كان عليه، وحذّره من أنه سيمنع من عقد اجتماعات كهذه.^{١٢} واصطدمت اللجان الشعبية مع الجيش لأشهر بسبب قضايا متعلقة بالمجلس القروي، وأخيراً، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، افتتح الجيش مقراً رسمياً جديداً للمجلس، لكنه أُحرق بعد يومين فقط على يد اللجان الشعبية.^{١٣}

لقد فشلت جميع الأساليب التي جرى استخدامها لقمع الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، مع أنه نُظر إليها كظاهرة عابرة لن تدوم أكثر من بضعة أيام بعد الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ذكرى انطلاقة حركة "فتح". ومع تصاعد الانتفاضة في كانون الثاني/يناير، أعلنت السلطات الإسرائيلية ثلاث سياسات "جديدة" في محاولة لإخمادها: بدأ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، دان شمرون، يرى في منع التجول سلاحاً يُستخدم ضد الانتفاضة،^{١٤} بينما أعلن مسؤوله، وزير "الدفاع" الإسرائيلي يتسحاق رابين، حربته الاقتصادية وسياسة "تكسير العظام" لإنهاء الانتفاضة. وكان لدى الجنرالات الإسرائيليين عادة

إلى الشريحة الصناعية - التجارية من البورجوازية الصغيرة. وفي المحصلة، وبغض النظر عن تركيبة الفسيفساء الاجتماعية، توزعت أهواء الفلاحين بين قطبي البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا، على الرغم من أنهم لا يتسمون بكل ما يفصل بين هذين القطبين من خصائص. وهكذا، انحسرت القاعدة الاجتماعية للمخترة. وعلى غرار أي صورة اجتماعية تعيش بعد انتهاء صلاحيتها، أصبحت المخترة وجوداً كاريكاتورياً: بعض المخاتير، مثلاً، كان متعاوناً، وأعضاء في روابط القرى، بينما بقي آخرون يؤمنون بالرموز التقليدية للسلطة على الرغم من اختلاف الظروف الاجتماعية.

المجالس القروية ظاهرة جديدة نسبياً مقارنة بالمخترة، فطبقة الفلاحين تقليدياً، كانت منظمة على شكل حمائل، ولا وجود فيها للمجالس القروية، ولذا، فإنه يجب النظر إلى المجالس القروية كعناصر في بنية دولة البورجوازية الحديثة التي ظهرت إلى الوجود مع تطور الرأسمالية. وبالتالي، فإن المجالس القروية متشابهة من حيث الجوهر مع البلديات في المدن والبلدات، غير أنه ما دام بعض المجالس منتخباً، فإنه يمثل الإرادة العامة للجمهور لدى السلطة المركزية، لكنه في الآن نفسه، يمثل السلطة المركزية لدى الإرادة العامة للجمهور. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المجالس المعينة ورؤساء البلديات يستمدون سلطتهم الاجتماعية بشكل حصري من السلطة المركزية، ويُنظر إليهم من طرف السكان باعتبارهم متعاونين ومجرد خدام للسلطة. غير أن المجالس القروية المنتخبة والمعينة ترتبط بعلاقة محددة مع السلطة المركزية، ويُتوقع منها أن تؤدي خدمات بالنيابة عنها.

في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ دعا الحاكم العسكري المخاتير وأعضاء المجالس القروية من نوبا وإدنا وبيت كاحل وغيرها من البلدات في الخليل إلى مقره، وطلب منهم أن "يهدّئوا" الانتفاضة في قراهم، وأن

بعضها بالآخر.^{١٥} وكان قطع خطوط المواصلات العامة ضرورياً للغاية لشل الحياة التجارية، ولفرض الإضراب الشامل على امتداد الأراضي المحتلة. علاوة على ذلك، كان الجيش يتحرك بحرية على الطرقات من القرى وإليها، وكانت القوات الضاربة للانتفاضة تريد تقليص هذه الحرية قدر المستطاع، فأقامت المتاريس الحجرية في كل مكان، قاطعة بذلك خطوط المواصلات، وكانت تزيل هذه المتاريس في أوقات محددة. وغني عن القول أن القرى أصبحت عملياً معزولة، وخلال هذه العزلة، أحست القوات الضاربة بأن في إمكانها توسيع العصيان المدني أكثر فأكثر: إعلان العديد من القرى كـ "مناطق محررة"، تحت سلطة القوات الضاربة. وعنى مصطلح "المناطق المحررة" عدم تمكّن الجيش من دخولها، ورفع الأعلام الفلسطينية [المحظورة في حينه بصفتها علم منظمة التحرير الفلسطينية أو "ديغل آشف"] باستمرار، وأن النظام الاجتماعي هو في يد القوات الضاربة للانتفاضة.

القسم الثاني: ١ شباط/فبراير -

٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨

مع بداية شباط/فبراير ١٩٨٨، لاحظ زئيف شيف أحد الصحفيين المعروفين في "هآرتس"، أن "بعض المناطق كان خارج قبضة الجيش".^{١٦} وفي تلك الأثناء، لم يعد أحد يمثل للاستدعاء إلى مقر الجيش، ولا لتبليغات الحضور إلى مكاتب "شين بيت"، وكان على الجيش اقتحام القرى ليعتقل أو يكسر عظام من كان مطلوباً. وشيئاً فشيئاً، صارت ظاهرة اللاجئيين السياسيين في وطنهم ملحوظة: فالآلاف كانوا ينامون في مخابئ، وفي الحقول، وعلى ظهور الجبال، وأضحت كلمة "مطلوب" [ميفوكاش]! صيحة الحرب لدى الجيش.

علاوة على ذلك، كان نظام المدارس الحكومية ينهار. فالجسم الطلابي في الضفة

إعلان سياسات "جديدة" بعد أن تكون قد جُربت على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، منع التجول، والحرب الاقتصادية، وسياسة تكسير العظام كانت موضع التنفيذ منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، لكن لم يتم الإعلان بشأنها حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. ولذا، كان "الإعلان" يعني تطبيق سياسة قديمة على نطاق أوسع. فمنع التجول، على سبيل المثال، كان قد فُرض على ٣٠,٠٠٠ فلسطيني في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، وعلى أكثر من مليون فلسطيني في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

وفي تلك الأثناء، كانت الانتفاضة تجتري استراتيجيتها العامة التي عُدت تُعرف بالعصيان المدني الذي عنى إزالة أكبر قدر ممكن من تمدد الاحتلال الإسرائيلي عامة، وأجهزة الدولة الإسرائيلية في المناطق المحتلة خاصة، عبر العديد من الأساليب، ومنها: عدم الامتثال للأوامر العسكرية؛ الامتناع من دفع الضرائب؛ استقالة رجال الشرطة؛ مقاطعة البضائع الإسرائيلية؛ استقالة المجالس القروية؛ تصفية شبكات العملاء؛ إلخ.

غير أن الهدف المباشر للقوات الضاربة للانتفاضة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ كان فرض الإضراب التجاري الشامل، بينما كان هدف الجيش الإسرائيلي عكس ذلك تماماً، وهو إكراه أصحاب المحال التجارية على إبقاء محالهم مفتوحة. وبالتدريج، بدأت طبقة التجار بتشكيل لجان تجارية انضمت إلى مسيرة الانتفاضة. وكانت مسألة الإضراب التجاري الشامل مسألة مركزية لعدة أشهر، لكن فرض إضراب تجاري شامل كان شبه مستحيل من دون تعطيل حركة المواصلات العامة.

فهناك ما يزيد على ١٠٠ شركة باصات فلسطينية، ٧١ منها لديها باص واحد فقط، بينما الشركات الكبرى لديها ٣١ باصاً، هذا فضلاً عن عشرات آلاف المركبات الخاصة والعمومية التي تربط مختلف المراكز البلدية (مدناً، وبلدات، وقرى، ومخيمات لاجئين)

وذلك على ما يبدو، على خلفية قتل طفل في وقت سابق. وفي إثر ذلك، داهم الجيش قباطية متسبباً بجرح ١٨ شخصاً، وفي ٢٥ شباط/فبراير فرض منع التجول الذي استمر بضعة أسابيع. ٢٠ وعلى الرغم من أن قتل الجواسيس كان ممارسة قديمة، فإنه لم يكن يحظى بشعبية في الانتفاضة، ذلك بأن الانتفاضة استخدمت تكتيكاً مغايراً للتعامل مع الجواسيس: التوبة التي يكشف الجاسوس خلالها، وفي اعتراف أمام الجميع، سر ارتباطه بـ "شين بيت" ويتوب. وقد بدأ الجواسيس بالتوبة بأعداد كبيرة خلال آذار/مارس ١٩٨٨ في قرى مثل كفر نعمة وعزابة وبلعين. ٢١

وكانت ردة فعل أجهزة الدولة الإسرائيلية على مهاجمة شبكات العملاء هي العقاب الجماعي، لكن المفارقة هي أن "شين بيت" كان متحمساً لإحداث انقسامات داخلية في القرى من باب فرق تسد، أي تحويل حراب الانتفاضة إلى صدر الانتفاضة ذاتها. كيف؟ عبر تحويل حراب شبكات العملاء إلى صدر شبكات العملاء. فقد جرى توزيع قوائم بأسماء جواسيس في عدة مدن وقرى ومخيمات. وبحسب شائعات رائجة فإن ٩٠٪ من تلك الأسماء كانت صحيحة، بينما كانت البقية أسماء أشخاص عاديين وأعضاء في القوات الضاربة للانتفاضة. لكن هذا التكتيك فشل في نهاية المطاف. وكان هناك تكتيك آخر هو توجيه الجواسيس نحو أعمال تخريبية مثل سرقة الدكاكين وقطع الأشجار.

في مطلع آذار/مارس ١٩٨٨، وُزِعَ البيان العاشر الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وكان يدعو إلى ملاحقة الجواسيس، وعدم دفع الضرائب، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، واستقالة رجال الشرطة الفلسطينيين الذين يخدمون في جهاز الدولة الإسرائيلية. وكان مطلوباً تنفيذ هذه الدعوات في القرى على قدر المستطاع، وتصعيد المواجهات مع الجيش. وفي إثر ذلك، انتشرت ظاهرة القرى أو المناطق المحررة. وجاء في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية

الغربية، والذي يبلغ تعداده قرابة ٣٠٠,٠٠٠ طالب، كان مسيساً بصورة كبيرة قبل كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وكان إغلاق المدارس مغرباً بالنسبة إلى أجهزة الدولة الإسرائيلية، لأن ذلك من شأنه أن يقضي على مركز الانتفاضة، لكن إغلاق المدارس عنى تصفية إضافية لأجهزة الدولة الإسرائيلية نفسها، والذي كانت المدارس حجر زاوية فيها. وفي نهاية المطاف، ارتدت سهام أجهزة الدولة الإسرائيلية إلى نحرها في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٨ حين صدر أمر بإغلاق المدارس. ١٧ وبالتدرج، ظهرت اللجان الشعبية التعليمية في الانتفاضة.

وفي غضون ذلك، كانت اللجان الشعبية تستعد لتصفية شبكات العملاء على قدر ما استطاعت، إذ كانت شبكات العملاء واحدة من مظاهر الاحتلال التي تحظى بكره شديد. فقبل أشهر معدودة من الانتفاضة، روعت حالة [مازن] الفحماوي الناس. كان الفحماوي فتى في الرابعة عشرة من عمره حين جنده "شين بيت"، لكنه في نهاية المطاف اعترف بما يلي: بعد عدة أعوام، وبالتعاون مع صالون تجميل، قام الفحماوي بتخدير واغتصاب وانتهاك عشرات الفتيات، وتسجيل أشرطة بذلك، وابتزازهن ليصرن عميلات، كما أنه شارك في تسميم نحو ١٠٠٠ طالبة في إحدى مدارس الضفة الغربية في عام واحد. وقد أطلقت الحكومة الإسرائيلية على حالة التسمم صفة "الهستيريا الجماعية"، وأنكرت كلياً دورها في ذلك. ١٨ لكن حالة الفحماوي كانت موضوعاً سجالياً كبيراً، إذ رفضها بعض الفلسطينيين على أنها "غير صحيحة" و"مشكوك فيها" لعدة أسباب. ومؤلف هذه الدراسة لا يستطيع تأكيد الاتهامات، لكن من المفيد ربما توضيح الموقف الجماهيري الغاضب على شبكات العملاء.

ففي ٩ شباط/فبراير ١٩٨٨، قُتِلَ عميل في قرية بدو، ١٩ لكن الانفجار الحقيقي حدث في قباطية حين قُتِلَ أحد العملاء المعروفين، ووجدت جثته معلقة على أحد أعمدة الكهرباء،

القسم الثالث: ١ نيسان/أبريل -

٣١ أيار/مايو ١٩٨٨

حين تذوي صورة اجتماعية معينة، فإن المفارقة التاريخية تنشر تناقضاتها الداخلية على الملأ، وقد رأينا أن أجهزة الدولة الإسرائيلية ارتدت على نفسها (تكشف عن أسماء عملائها هي، وتغلق المدارس، وهكذا). لقد أتت هذه الإجراءات بنتائج عكسية، فارتدت حرب رابين الاقتصادية إلى نحره.

ما تعنيه "الحرب الاقتصادية" هو مجموع الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها إسرائيل لتحقيق هدف محدد هو إخماد الانتفاضة. ففي نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٨٨، أصبح قطع الكهرباء، والماء، والاتصالات التليفونية، شكلاً من العقاب الاقتصادي الجماعي في القرى؛ فعلى سبيل المثال، دُمّرت في ٦ نيسان/أبريل، خزانات المياه والسخانات الشمسية في قرية دير جريز بإطلاق النار عليها. ٢٦ ومع نهاية نيسان/أبريل والأسبوع الأول من أيار/مايو، بلغت عشر قرى، بينها: بيتللو، بيت سوريك، بدو، وعطارة، نية الحاكم العسكري قطع المياه عنها إذا استمرت الاضطرابات، وقُطعت الكهرباء عن بديا، ويثما، وعثيل، وغيرها من المناطق. ٢٧

لقد اعتمدت الحرب الاقتصادية على الأزمات الاقتصادية، وسرّعت من حركة العودة إلى الأرض في صفوف شبه البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة. فقد تمكنت هاتان الطبقتان الاجتماعيتان، عبر امتلاكهما قطع أرض خاصة وفلاحتها مع عمالة عائلية، من الاعتماد على منتوجاتها الخاصة: ولذا، كان في وسع هؤلاء ليس مقاطعة البضائع الإسرائيلية فحسب، بل التوقف عن العمل في إسرائيل أيضاً. وعليه، غدت العودة إلى الأرض موضحة حتى في صفوف الطبقة الوسطى المدنية. وقد لاحظت أماندا هيتشسون أن "أساتذة الجامعات في رام الله يزرعون الخضار في أحواض الزهور، وأن القرويين يزرعون الأراضي المتروكة ويتعلمون

في الأيام الأولى من آذار/مارس أنباء عن "إعادة احتلال الجيش للقرى". ٢٢ وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨، أعلن التلفزيون الإسرائيلي أن التنقل بين قريتي بني نعيم والشيوخ في منطقة الخليل تطلب قوة خاصة، وأن المتظاهرين في الشيوخ وقرية سعير المجاورة أحالوا هذه القرى إلى "مناطق مغلقة". ٢٣ وفي تلك الأثناء، استقال المجلس القروي لإحدى القرى في منطقة الخليل، وحذا حذوه المجلس القروي في المزرعة الشرقية. ٢٤

اتسع نطاق العصيان المدني في آذار/مارس ليشمل قرابة ١٠٠٠ شرطي، وبحلول ١٥ آذار/مارس استقال ٤٥٠ شرطياً، أو مُنحوا إجازة غير مدفوعة الراتب. ٢٥ أما مالكو وسائل النقل الخاصة والعامّة الفلسطينيين فكانوا الشريحة الأكثر تحمساً في القرى لاستقالات الشرطة، ذلك بأنهم كانوا عرضة للعديد من إجراءات الملاحقة المتواصلة على الرخص، والتأمين، ومخالفات المرور، والضرائب، وغيرها. وبما أن نسبة معينة من الشرطة كانت من أصول قروية، وكان من طبيعة مهنة الشرطي الوجود في الأماكن العامة، فقد تمكنت القوات الضاربة للانتفاضة من ممارسة ضغط جماهيري على عدد من هؤلاء لتقديم الاستقالة.

لقد أراد "شين بيت"، بدفع الجواسيس نحو مزيد من أعمال التخريب، إثبات أن الفوضى ستعمّ في ظل غياب الشرطة، بينما أرادت القوات الضاربة للانتفاضة أن تثبت العكس، أي أن النظام الاجتماعي المستند إلى الشرطة كان نوعاً من الفوضى، وأن الصورة الأعلى للنظام والأمن ستعمّ من دون وجود الشرطة. ولهذا، جرى تشكيل اللجان الشعبية المختصة بحل المشكلات، وتنظيم حركة المرور، وغير ذلك. ومع أن المناطق المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) أصبحت من دون قوة شرطية، إلا إن نسبة الجريمة فيها انخفضت فعلاً.

كيف يروون مزروعاتهم بعبوات عصير بلاستيكية متقبة، وكيف يحيلون ثلاجة بالية إلى حاضنة لتفريخ الدجاج باستخدام محرك كهربائي وبعض قطع السيارة وكثير من ورق القصدير... وكان من شأن هذه الحركة أن تمنح الحرب انعطافاً طريفة: جنود مدججون بالسلاح يحرسون دراسات الحبوب، وقوات مشاة تجوب مزارع سابقة للخضار: يقيسون أحجام القرع، والهالة الزهرية على حبات الطماطم!^{٢٨} وقد تم تشكيل لجان شعبية زراعية للقيام بهذه المهمات. وعلى الرغم من ذلك، فإن أجهزة الدولة الإسرائيلية امتنعت من إعلان حرب اقتصادية شاملة، أي أن الحرب الاقتصادية بقيت ضمن "حدود". وقد صرّح المنسق الإسرائيلي لشؤون المناطق المحتلة، شاول غورين، أن الجيش والسلطات المدنية كانا على يقين بأنهما لن يتمكنوا من مواصلة سياسة الخنق الاقتصادية، لأن هذا من شأنه أن يقود إلى انفجار لا يمكن السيطرة عليه في مكان غير متوقع.^{٢٩} ومع حلول أيار/مايو ١٩٨٨، كان من الواضح أنه لا يمكن سحق الانتفاضة: فأجهزة الدولة الإسرائيلية لم يكن في وسعها استخدام القوة العسكرية ولا أساليب الحرب الاقتصادية الشاملة. وعلى نحو مشابه، لم يكن في وسع الانتفاضة هزيمة الجيش الإسرائيلي بالحجارة والمقاليح. لقد ساد نوع معين من توازن القوى: لقد اضطرت دولة ذات جيش مسلح ومتطور إلى اختراع آلات - رشق حجارة، رجعت فيها إلى "العصر الحجري"، باستخدام مصطلح يتسحاق رابين نفسه، كما تواصلت ملاحقة الجيب للفتى من قباطية. وقام شاول غورين نفسه بصك مصطلح "هدوء نسبي" في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٨ لوصف مطاردة كهذه، فأصبحت نمطاً مطلقاً لعدة أشهر في الإعلام الإسرائيلي.^{٣٠}

الهدوء النسبي كان يعني، في حقيقة الأمر، التعود على الإصابات، والسجون، والقتلى، والحملات العسكرية، ومنع التجول. وقد لاحظ الجندي الإسرائيلي كيستنباوم الذي خدم في

قباطية، "نوعاً من المنافسة الرخيصة بين الوحدات العسكرية العاملة لرؤية أي الوحدات هي الأكثر مهابة، فوحدة ناحال [المقاتلون الرواد الشباب] تدخلت لثلاث ساعات من أجل 'الدعم' مثلما أطلقت على عملها ذلك، وجاست القرية للتأكد من فرض نظام منع التجول، ولضرب كل من تجده في طريقها. أمّا شبيبة [لواء] غولاني فكانت أصابعهم خفيفة على الزناد، ويطلقون النار عند أي استفزاز... لقد انتشر بين هؤلاء روتين من الرعونة. كل هذا يصنع قواعد بنفسه. الضباط الشباب كان يرون في عملنا نوعاً من اللعب، وكان سلوكهم يتراوح بين القسوة والسادية... ردة الفعل بين الجنود كانت القتال. لقد أصبحوا تقريباً عديمي الإحساس تجاه المعاناة الإنسانية حولهم."^{٣١}

وثمة تجربة لضابط إسرائيلي آخر تفصح عن الكثير، إذ كان قد خدم في الأراضي المحتلة، وسجل اعترافه على شريط أرسل بواسطة عضو الكنيسة ديدي زوكر إلى الشرطة العسكرية، وقال فيه أنه وجنوده نكّلوا بعرب في عطلة عيد الغفران الدينية اليهودية: قاموا بتعريضهم من ملابسهم كلها، واقتادوهم إلى مزرعة حيث قيّدوهم، وأفلتوا الكلاب عليهم، ثم ربطوهم إلى جذوع الشجر لليلة كاملة. لقد قام الضابط وجنوده بتدشين سجن "خاص" محاط بالأسلاك الشائكة و"جففوا العرب في الشمس" وخبزوهم! "عليك أن تفهم أن الحديث يدور على ظروف قاسية وبرد قارس وكلاب، في الليل، وحرارة لا تُطاق في النهار." هذا ما اعترف به الضابط. وكشفت هذه القصة حين أجرت صحيفة "يروشلايم" الإسرائيلية مقابلة معه في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.^{٣٢}

القسم الرابع: ١ حزيران/يونيو -

٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

لنلق نظرة الآن على "حدود" الحرب الاقتصادية حتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. فحين

بالتبقات الدنيا.

إن الانتفاضة، كما ورد آنفاً، هي بشكل أساسي حركة طبقات دنيا، وخصوصاً الطبقة العاملة والطبقة شبه البروليتاريا. فعلى سبيل المثال، كان من ضمن ١٦٠ شخصاً استشهدوا بين ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، نحو ٤٤٪ من العمال بالأجرة، و٣٣٪ من الطلاب، و٥٪ من طلاب الجامعات، و٥٪ من ربات البيوت، و٣٪ من الأطفال، و٣٪ من المزارعين، و٢٪ من موظفي المكاتب، و١٪ من المثقفين، و٢٪ من الحرفيين، و٢٪ من التجار والفئات الأخرى. وفي قطاع غزة، استشهد ما مجموعه ١٣٧ شخصاً بين ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، كان من ضمنهم: ٤٥٪ من العمال بالأجرة، و٢٩٪ من الطلاب، و٩٪ من ربات البيوت، و٧٪ من الحرفيين والتجار، و١٠٪ من الأطفال دون سن الخامسة. ٣٨ ولعله من نافل القول أن ربات البيوت، والطلاب، والأطفال لا يشكلون طبقة اجتماعية - إذ ينتمي معظمهم إلى الطبقة العاملة، والطبقة شبه البروليتاريا، والبورجوازية الصغيرة. وفي نهاية المطاف، فإن الطبقات الدنيا تحظى بنصيب الأسد في أغلبية الحالات. علاوة على ذلك، فإن مساحاً اجتماعياً شمل عينة مكونة من ٣١٩٦ أسيراً مسجلاً في ملفات نقابة المحامين في قطاع غزة، كشف أن ١٦٠٥ منهم كانوا عمالاً (سواء أكانوا يشتغلون أم عاطلون عن العمل)، بينما كان ٩٨٣ طلاباً. ٣٩ لقد كان لقمّة هرم البنى الاجتماعية، أي الرأسماليين الكبار، ومالكي الأراضي، وممثليهم السياسيين، برنامجهم السياسي الخاص بهم: ما يسمى الكونفدرالية مع الأردن. بعبارة أخرى، إن برنامجهم الذي قوامه ضم الأراضي المحتلة إلى الأردن، كان (ولا يزال) النقيض تماماً لبرنامج الطبقات الدنيا الذي كان قوامه (ولا يزال) إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كان على الانتفاضة أن تكون في صراع

اندلعت الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، كان هناك أزمة اقتصادية حادة، غير أن حرب يتسحاق رابين الاقتصادية عمّقتها، وفي إثر ذلك، تصاعدت الانتفاضة.

في الأشهر الأربعة الأولى للانتفاضة انخفض الناتج الإجمالي المحلي للضفة الغربية بنسبة ٢٩٪، ونسبة العمالة إلى ٣٦٪، واستهلاك الفرد بنسبة ٢٪ تبعاً للتلفزيون الإسرائيلي في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٨. ٣٣ ومع ذلك، سعت أجهزة الدولة الإسرائيلية لإخماد الانتفاضة عبر الدفع بحرب رابين الاقتصادية إلى أقصاها. فقد اعتادت الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، على سبيل المثال، أن تخصص جزءاً من المال العام الذي تتم جبايته من طبقات اجتماعية فلسطينية متعددة، لنحو ٤٠٠٠ عائلة فلسطينية معوزة، غير أن هذه المساعدة جرى إلغاؤها كشكل من أشكال الحرب الاقتصادية. وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٨، أرسل عضو الكنيست الإسرائيلي غادي برقية طالب فيها بإلغاء القرار، واصفاً إياه بأنه محاربة للانتفاضة من خلال [سياسة] التجويع. ٣٤ ومن أجل معاقبة نحو ٥٨,٠٠٠ شخص ممن يتلقون خدمات طبية من الجهاز الصحي الحكومي في المناطق المحتلة، زيدت رسوم الخدمات الصحية، فكان على غير المنتسبين إلى التأمين الصحي الحكومي (وهم الأغلبية) أن يدفعوا زيادة تتراوح ما بين ٢٥٪ و١١٨٪ للحصول على الخدمات نفسها. ٣٥ وتسارع التصعيد شيئاً فشيئاً، فخلال الفترة ٩ - ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٨، على سبيل المثال، جُرف ما يزيد على ٥٦٠٠ شجرة فلسطينية، وأُحرق ٢٠٠ دونم من المحاصيل، وقد عانت تبعات هذا التخريب أكثر من ١٨ قرية. ٣٦ وفي المحصلة، دُمّر ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ شجرة، معظمها من أشجار الزيتون، في العام الأول للانتفاضة. ٣٧ ولم يوفر العقاب الاقتصادي الجماعي أي طبقة ولا شريحة في القرى وفي المجتمع الفلسطيني بكامله، إلا أن الأزمة الاقتصادية أضرت بصورة خاصة

مفتوح مع رأس المال الكبير والملكية الكبيرة للأراضي، وكانت الأغلبية من السكان تؤيد برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة. وبحلول أيار/مايو ١٩٨٨، أصبح من الواضح أن الرأسماليين الكبار، وكبار مالكي الأراضي، سيستسلمون عاجلاً أم آجلاً. وفي نهاية المطاف، اضطر الملك حسين إلى اتخاذ العديد من الخطوات القانونية والإدارية، وفك الارتباط بالأراضي المحتلة في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨، وفي إثر ذلك، انهار البرنامج الكونفدرالي.

لقد ترك هذا الانهيار الجيب الإسرائيلي في مواجهة الفتى حافي القدمين في قباطية، أي في مواجهة الانتفاضة، وغدا من الضروري لإسرائيل أن تصعد من إجراءاتها كي تسد ما وُصف بالفراغ الذي تركه الأردن. وفي تلك الأثناء، كانت الانتفاضة تدفع بالتدرج بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى تحويل انهيار برنامج الكونفدرالية إلى نصر سياسي، أي تدفع بها نحو برنامج سياسي واضح وواقعي يمكن من خلاله التعبير عن حل الدولتين.

في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، أعلن الناطق باسم الجيش الإسرائيلي استراتيجياً "جديدة": سيحاصر الجيش منطقة أو عدة مناطق في وقت واحد، ثم سيقوم بتمشيطها بـ "مشط ناعم للغاية". هذه الاستراتيجية استهدفت إخماد جذوة الانتفاضة عبر حملة عسكرية ممنهجة، وكالعادة، كانت الاستراتيجية "الجديدة" مطبقة سلفاً في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ في قلقيلية.^{٤٠} ففي أعقاب إعلان الاستراتيجية الجديدة داهم الجيش الإسرائيلي عدة قرى في شمال الضفة الغربية بين طولكرم وجنين، وخلال أقل من يومين تمت مصادمة ما لا يقل عن ١٣ قرية،^{٤١} ومنذ ذلك الوقت، أصبحت هذه السياسة موضة. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، خضع نحو ٣٥ قرية لعمليات الدهم و"التمشيط"،^{٤٢} وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر خضع أكثر من ٢٠ قرية للعمليات ذاتها، بينما صعدت الحرب الاقتصادية إلى مستويات جديدة أيضاً. فلنلق نظرة على

أبعاد الحرب الاقتصادية ككل خلال العام الأول للانتفاضة.

إن الدراسة الميدانية الشاملة الوحيدة التي أُجريت على عينة من ٨ قرى، تكشف عما يلي: ٩٥٪ من ٢٠٠٠ دونم من محصول الخضروات، و ٦٠٪ من ٢٠٠٠ دونم من محصول الحبوب، في إذنا تم تدميرها؛ ٨٠٪ من ١٦٥٠ دونماً من الناتج المبكر لمحصول البرقوق، و ٥٠٪ من ٢٥٠٠ دونم من الناتج المتأخر لمحصول البرقوق، و ٤٠٪ من ٤٠٠٠ دونم من العنب، فضلاً عن ١٥ جراً، تم تدميرها في قرية بيت أمّز: ١٠٠٪ من ٤٠٠ دونم من الخضروات المروية، و ٩٠٪ من ٢٠٠٠ دونم من الخضروات البعلية، و ٨٠٪ من ١٠٠٠ دونم من العنب، ومليون شتلة تم تدميرها في قباطية: ٩٠٪ من ١٠٠ دونم من التين، و ١٠٠ شجرة زيتون تم تدميرها في قرية عزّون: ٨٠٪ من ٢٠٠٠ دونم من الشام، و ٥٠٪ من ٢٠٠٠ دونم من الخضروات المروية، و ١٠٪ من ١٥٠٠ دونم من الموز تم تدميرها في قرية العوجا؛ وهكذا. لقد بلغت الخسارة الإجمالية في القرى الثمانية نحو ٢,٣٩٩,٨٠٠ دينار أردني، أو ما يقارب ٧ ملايين دولار أميركي.^{٤٣}

وعلى الرغم من ذلك، كان ثمة حاجة إلى تصعيد الحرب الاقتصادية. ففي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، منعت الإدارة المدنية المزارعين في منطقة حلحول، حيث تُنتج نسبة كبيرة من عنب الضفة الغربية، من تسويق محاصيلهم في الأردن، فمُنّي نحو ١٥٠٠ مزارع بخسارة كبيرة تُقدّر ببضعة ملايين من الدولارات الأميركية.^{٤٤} وفي منطقة نابلس بيعت منتوجات زراعية بنسبة أقل من تكلفتها تتراوح ما بين ٤٠ و ٦٠٪ جزاء العقوبات ضد قطاع الزراعة.^{٤٥}

وإذا وضعنا الحرب الاقتصادية جانباً، فإن الحملة العسكرية في ٦ أيلول/سبتمبر على قلقيلية كانت، إلى حد ما، نموذجاً للحملات اللاحقة على القرى. وقد قدّم الصحافيان الإسرائيليان جول غرينبيرغ ويهوشوا برليان

جَيّوس رسالة واضحة: فرض الجيش منع التجول، واعتقل جميع الذكور فوق سن ١٥، واقتادهم نحو واد قريب، وبلغهم أنه لن يسمح لهم بقطف الزيتون إذا "استمرت الاضطرابات". علاوة على ذلك، فُرِضت ضرائب على معاصر الزيتون تراوحت ما بين ٥٠٠ و ١٠,٠٠٠ دينار أردني، وكانت هذه الضرائب، في بعض الأحيان، أعلى من دخل عام كامل لمعصرة عادية. وبعض المعاصر الأخرى تم إغلاقها ببساطة بأوامر عسكرية، مثل المعاصر الخمس في قرية بلعا. وفي آب/أغسطس ١٩٨٨، استعملت الطلقات المطاطية كتجسيد إضافي لـ "المشط الناعم للغاية". وقد أوجز يتسحاق رابين، وزير الدفاع الإسرائيلي، الغاية من هذه الطلقات في مؤتمر صحافي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، بقوله: "مثيرو الشغب سيعانون إصابات أكثر. هذا بالضبط هو هدفنا".^{٤٩} الطلقات المطاطية، بحسب صحيفة "חדشوت" الإسرائيلية، هي ٧٠٪ زنك، و ٢٠٪ زجاج، و ١٠٪ مواد بلاستيكية صلبة.

القسم الخامس: ١ تشرين الأول/

أكتوبر - ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٨٨

لقد أدى انهيار برنامج الكونفدرالية، أي برنامج رأس المال الكبير والملكية الكبيرة للأرض، إلى تحول برنامج الانتفاضة إلى البديل الوحيد لحل المسألة الفلسطينية. لكن هذا البرنامج يحتاج إلى توضيح. فقد بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بأكملها، ومنذ ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨، السير في اتجاه تبني خيار الدولتين - فلسطين وإسرائيل. وقد شعرت الحكومة الإسرائيلية بأن من شأن تحرك كهذا من طرف منظمة التحرير الفلسطينية أن يحيل الانتفاضة إلى نصر سياسي عالمي، الأمر الذي سيؤدي إلى شحنها (الانتفاضة) بطاقة جديدة، وسيعمل على تصعيدها.

الشهادة التالية: "لقد بقي أهالي قلقيلية البالغ عددهم ٢٥,٠٠٠ نسمة تحت منع التجول طوال سبعة أيام متعاقبة، بينما واصلت قوات الجيش البحث في البيوت عن ناشطين مشتبه فيهم. يقول السكان إن منع التجول رُفِع مرة واحدة لساعتين، وكان ثمة نقص في التموين الطازج وحليب الرضع. ويفيد الأهالي بأنه تم قطع الماء والكهرباء من حين إلى آخر، وأن أشجار الفواكه ومحاصيل أخرى دُمّرت ... جزاء نقص الري خلال منع التجول، كما أن خطوط الهاتف بقيت مقطوعة. وادّعى الأهالي أن قوات الجيش داهمت البيوت وحطمت الأثاث، وأحالت المدرسة الثانوية المحلية إلى سجن مؤقت لاحتجاز نحو ٤٠٠ معتقل."^{٤٦}

وتبع حملة قلقيلية، بعد وقت قصير، العديد من الحملات ضد العديد من القرى، مثل: كفر صور، وكفر زيباد، وكفر جمّال، وغيرها. "لقد جرى استهداف القرى البعيدة لأنها كانت قد تمت السيطرة عليها من طرف الناشطين وإعلانها [واحدة] ممّا أُطلق عليه مناطق محررة، كما أن الصفوف التعليمية عُقدت في المدارس في تحدّ للقرار العسكري بإغلاق المدارس، وقام الناشطون بإغلاق الشوارع بالمتاريس الحجرية وأوقفوا المركبات القادمة بحثاً عن بضائع إسرائيلية، وقرأوا البيانات على مكبرات الصوت، وحققوا مع أحد المشتبه فيهم بالتعاون مع قوات الأمن [الإسرائيلي]، واعتدوا عليه."^{٤٧}

لقد تم تصعيد الحرب الاقتصادية، والحملات العسكرية كذلك، إلى أبعد الحدود من أجل تدمير موسم الزيتون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، إذ تلقى العديد من القرى تهديدات بعدم السماح للأهالي بقطف ثمار الزيتون: في ٤ أيلول/سبتمبر تم إيصال التحذير إلى قرية الزاوية؛ في ١٠ أيلول/سبتمبر أحرق المستوطنون ٥٠٠ دونم من المحاصيل والأشجار، بما فيها ١٠٠٠ شجرة زيتون، و ٢٠٠٠ شجرة لوز؛^{٤٨} في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، أوصل الجيش إلى أهالي قرية

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، نشرت الصحف الإسرائيلية أخباراً تفيد بأن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تُعدّ خطراً لمواجهة الموجة الجديدة من الانتفاضة. ولم تكن الخطط الجديدة، في واقع الأمر، أكثر من تصعيد الحرب الاقتصادية لتخريب موسم الزيتون، مصحوبة بحملات عسكرية على أوسع نطاق.

وخلال الفترة ٥ - ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، تمت مدهامة ٥٠ قرية، وفُرض منع التجول على ٢٧ منطقة، وأصيب ٣٣٤ شخصاً، واستشهد شخصان.^{٥٠} وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، ازداد عدد الإصابات في قطاع غزة بعد البدء باستخدام الطلقات المطاطية بنسبة ٦٠٪.

إن حرق أشجار الزيتون وتجريفها، ومنع المزارعين من قطف ثمار الزيتون، ومدهامة معاصر الزيتون وفرض الضرائب عليها وإغلاقها، وملاحقة المزارعين بالمروحيات وبالمشاة، وفرض منع التجول، واحتجاز الآليات الزراعية، وإعلان المناطق المزروعة بالزيتون "مناطق عسكرية مغلقة"، كانت من ضمن بعض الأساليب التي استُخدمت لوقف موسم قطف الزيتون. ولعل حالة قرية بُرقة (نحو ٣٥٠٠ نسمة) مثال نموذجي لهذه الأساليب: أُصدر أمر بإغلاق محطة الوقود الوحيدة؛ فُرض منع التجول؛ احتُجزت ١٥ آلية زراعية؛ مُنِع قطف الزيتون؛ حُظر إدخال التموين إلى القرية، بما في ذلك حليب الأطفال؛ ضُرب العشرات من الشباب بقسوة.^{٥١} إن الدرجة التي تصاعدت فيها وتيرة الحرب الاقتصادية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، تتضح من خلال هذا المثال.

ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ داهم الجيش ٧٠ قرية في حملة أُريد لها أن تستمر عدة أيام،^{٥٢} لكن حتى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، فإن نحو ١٥ قرية فقط لم يكن في إمكانها قطف زيتونها، وكان هذا بعيداً عن الحرب الاقتصادية الشاملة، أي أن الحرب الاقتصادية بقيت ضمن

"حدود". ولمفارقة، كان موسم الزيتون هو الأفضل منذ عشرة أعوام، بفائض تقديري بلغ ٢٠,٠٠٠ طن من زيت الزيتون. غير أن الأردن الذي لم ينسَ قط انهيار البرنامج الكونفدرالي، سارع إلى خدمة رابين، إذ أعلن في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ نيّته عدم استيراد زيت الزيتون من الضفة الغربية. لقد كان الدافع السياسي للأردن واضحاً، فقد رفض لبعض الوقت السماح حتى بتصدير زيت الزيتون عبر الأردن. في ذلك الوقت، حدثت ظاهرة غير مسبوقة في قرية سالم: ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر نظمت القوات الضاربة للانتفاضة مسيرة عسكرية، بزّي عسكري ومراسم،^{٥٣} كما جرى تنظيم مسيرة مشابهة في مدينة نابلس. وكانت المسيرات العسكرية التي تنظمها القوات الضاربة للانتفاضة في مناطق مختلفة ظاهرة جديدة بالنسبة إلى قوى الأمن الإسرائيلية،^{٥٤} فقد وُلد جنين الجيش الشعبي للدولة الفلسطينية المستقبلية.

وكانت ذروة معركة تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر هي إعلان منظمة التحرير الفلسطينية تأسيس دولة فلسطينية مستقلة [في المنفى]. ففي يوم الاستقلال، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، فُرض منع التجول على أكثر من مليون فلسطيني (في قطاع غزة بأكمله، وفي ٣١ منطقة في الضفة الغربية)، وعُزلت دولة فلسطين تحت الاحتلال كلياً عن العالم الخارجي، وأعلنت الضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل "مناطق عسكرية مغلقة"، وحُظرت حركة التنقل بين المدن والقرى، وقُطعت الكهرباء عن جميع قطاع غزة ومعظم الضفة الغربية.^{٥٥} لقد أراد الجيش قمع أي شكل من أشكال الاحتفال بالاستقلال، بينما كان الفلسطينيون متعطشين إلى الرقص. ولعدة أسابيع تالية، احتدمت المعركة بين الجنود و"الراقصين"، وكان كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الشهر الأكثر دموية في الانتفاضة، إذ استشهد ٣١ فلسطينياً، وأصيب المئات. ■

المصادر

- ١ ميرون بنفينستي في مؤتمر صحافي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، نُشر في "الاتحاد"، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
- ٢ سمير عبد الله، "إحصاءات عن المناطق المحتلة"، دراسة غير منشورة، ص ١.
- ٣ مقابلة مع محرّم البرغوثي، الأمين العام السابق للجنة العليا للجان العمل التطوعي في الضفة الغربية. وقد صاغ إميل سحليّة ذلك على النحو التالي: "[برنامج العمل التطوعي] يهدف، في الأصل، إلى تجنيد دعم جماهيري للشيوعيين"، على الرغم من أن "أنشطتها كانت موجهة نحو التنمية الاقتصادية". انظر:
- Emile Sahliyah, *In search of Leadership: West Bank Politics Since 1967* (Washington, D. C.: Brookings Institution Press, 1988), p. 106.
- ٤ سامي خضر، "الأمية لدى النساء الفلسطينيات: الواقع، المؤثرات، وخطط تنمية مقترحة"، "الكاتب"، العدد ١٠١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٥٥.
- ٥ Joel Greenberg, "A Soldier's Diary", *Jerusalem Post Magazine* (September 16, 1988).
- ٦ "الاتحاد"، ٩ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٨٧.
- ٧ المصدر نفسه، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.
- ٨ مترجم في المصدر نفسه، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.
- ٩ "الطلیعة" (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧).
- ١٠ Salim Tamari, "What the Uprising Means", *Middle East Report*, no. 152 (May-June 1988), p. 25.
- ١١ "الطلیعة" (٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨).
- ١٢ المصدر نفسه، ٥ و١٢ أيار/مايو ١٩٨٨.
- ١٣ "القدس"، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.
- ١٤ "الطلیعة" (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨).
- ١٥ Meron Benvenisti, *The West Bank and Gaza Atlas* (Jerusalem: Jerusalem Post Books, 1988), p. 36.
- ١٦ "الاتحاد"، ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨.
- ١٧ "الطلیعة" (١٤ أيار/مايو ١٩٨٨). وانظر أيضاً: "الاتحاد"، ٤ شباط/فبراير ١٩٨٨.
- ١٨ المعلومات الواردة في كتيّب سري، بعنوان: "الضحية تعترف".
- ١٩ "الاتحاد"، ٩ آذار/مارس ١٩٨٨.
- ٢٠ المصدر نفسه، ٢٥/٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٨.
- ٢١ المصدر نفسه، ٨ آذار/مارس ١٩٨٨.
- ٢٢ "الطلیعة" (٧ آذار/مارس ١٩٨٨).
- ٢٣ المصدر نفسه، ١ نيسان/أبريل ١٩٨٨.
- ٢٤ المصدر نفسه، ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨.
- ٢٥ "الاتحاد"، ١٥/١٦ آذار/مارس ١٩٨٨.

- ٢٦ "الطليعة" (٧ نيسان/أبريل ١٩٨٨).
- ٢٧ المصدر نفسه، ٥ أيار/مايو ١٩٨٨.
- ٢٨ Amanda Hitchison, "Palestine: How Does Your Garden Grow", *New Statesman and Society* (June 21, 1988).
- ٢٩ "الطليعة" (١٩ أيار/مايو ١٩٨٨).
- ٣٠ المصدر نفسه.
- ٣١ Greenberg, op.cit.
- ٣٢ "الشعب" و"النهار"، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
- ٣٣ تقرير في "النهار"، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨.
- ٣٤ "الطليعة" (٩ حزيران/يونيو ١٩٨٨).
- ٣٥ المصدر نفسه، ٢١ تموز/يوليو ١٩٨٨.
- ٣٦ المصدر نفسه، ١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- ٣٧ المصدر نفسه، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.
- ٣٨ المصدر نفسه.
- ٣٩ راشد مدني، "حقائق وآراء حول الانتفاضة"، "الاتحاد"، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.
- ٤٠ "البيادر السياسي" (الأسبوعية)، (١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١٥ - ٢٠.
- ٤١ "الاتحاد"، ١١ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.
- ٤٢ "القدس"، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
- ٤٣ Jerusalem Media and Communication Center, *The Siege of Agriculture: Examples of Israeli Sanctions Against Agriculture in the Occupied Territories During the Palestinian Uprising* (Jerusalem: Jerusalem Media and Communication Center, October 1988).
- ٤٤ "القدس"، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وانظر أيضاً: "النهار"، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨؛ "الطليعة" (٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨).
- ٤٥ "النهار"، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.
- ٤٦ *Jerusalem Post*, 15 September 1988.
- ٤٧ Ibid.
- ٤٨ "القدس"، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. وانظر أيضاً: "الاتحاد"، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.
- ٤٩ *Jerusalem Post*, 28 September 1988.
- ٥٠ "الطليعة" (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨).
- ٥١ "الاتحاد" و"الشعب"، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
- ٥٢ "القدس" و"الشعب"، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
- ٥٣ "الاتحاد"، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. وتم تنظيم مسيرات أخرى في قرى طمّون وطمرة، "الاتحاد"، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
- ٥٤ "الشعب"، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
- ٥٥ "القدس"، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.